الأساليب النحوية غير المتصرفة في العربية

أ.د: صباح عطيوي الزبيدي الباحث. جاسم عبد الزهرة مفتاح

The Non-Derivational Grammatical Structures in Arabic Language

Prof. PhD. Sabah Itiwi Al-Zubaidi
Researcher Jasim Abdul Zahra Miftah
jjjooo1989@yahoo.com

Abstract

Arabic language has some non-derivational grammatical structures that deliver certain meaning such as interrogation, warning, praise, dispraise, exclamation, …etc.

الملخص

أُثِرَ عنِ العربِ أنماطٌ من الأَسَالِيبِ النَّحويَّةِ ذَات تراكيبَ مَسكوكةٍ ثابتةٍ، وقوالبَ غير متصرفة جامدةٍ، وهيئاتٍ مخصوصةٍ منتظمةٍ، قُصِدَ منها إبلاغُ المخَاطَبِ عمَّا يستشعرُهُ المتكلِّمُ من معنًى إفصاحيٍّ شعوريٍّ، استفهامًا كان، أو إغراءً، أو تحذيرًا، أو مدحًا، أو ذمًّا، أو تعجبًا، وما إلى ذلك، فهي جملٌ ذاتُ تراكيبٍ إنشائيةٍ صِيغتْ لأغراضٍ ومقاصدَ دلاليةٍ؛ لذا لا يَعْتَرِيْهَا ما يَعْتَرِي التَّرْكِيْبَ الجُمَلِيَّ من تَغْييرٍ، بَتَقْدِيمٍ أو تَأْخِيرٍ، أو زِيَادَةٍ أو حَذفٍ، أو استِبْدَالٍ؛ لأنَّ في ذلكَ نَقْضًا لأَغرَاضِهَا، ومَسْخًا لمَعَانِيهَا، وتَغَيُّرًا لِمَقَاصِدِهَا.

ويَكادُ يُطْبِقُ الباحِثُونَ المُحْدَثُونَ على تَسْمِيَةِ هذهِ المَعَانِيَ بـ(الأَسَالِيبِ)، وأمَّا القُدَمَاءُ فَذَكَرُوا مُصْطَلَحًا آخَرَ هوَ (مَعَاني الكَلامِ)[1]، وهذه الأَسَالِيْبُ مِنْهَا مَا هُوَ إنْشَائِيٌّ، طَلَبِيٌّ وغيرُ طَلَبِيٍّ، ومنْهَا مَا هُوَ خَبَرِيٌّ.

كلمات مفتاحية: غير المتصرّف، دليل عدم التصرّف، مظاهر عدم التصرّف، أثر عدم التصرّف، يتضح عدم التصرّف.

أولا: الأساليب الإنشائية الطلبية غير المتصرفة:

يَضمُّ هذا المبحث أسلوبين إنشائيين طلبيين، هما: (الاستفهام، والإغراء والتحذير)، وبناءً على ما اعتمدنا من معيارٍ في التقسيم يمكن تناولهما على النحو الآتي:

أ-: أسلوب الاستفهام:

إذا ما عُلِمَ أن أسماء الاستفهام تلازم صدر الكلام ولا يُمكن تغييرها بتأخيرها أو بتقديم ما كان في حيِّزِها أو مجالِها عليها أو أن يعملَ ما قبلَها فيما بعدها أو بالعكس لما في ذلك من نقضٍ لغرضها ومسخٍ لدلالتها وتغيُّرٍ لوجهتها – كما سيتضح ذلك من البحث – أقول: إذا ما علم ذلك أمكن أن يُعد هذه الأسلوب غيرَ متصرف، ما دام قد اتّضح فيه مظهرٌ من مظاهر عدم التصرف، وهو أن لا يتقدم على كلمة الصدر ركن من أركانها ولا ما هو من تمامها، إذ لا تقول مثلًا في الاستفهام: أنت كيف؟ في كيف أنت؟ ولا جاء أخوك كيف؟ في كيف جاء أخوك؟ ولا أكرمت من؟ في من أكرمت؟؛ وذلك أن تصدر الاستفهام لمعنى، وهو بمثابة قيد يمنع تصرّفه، إذ لا يمكن أن يُدلَّ على الاستخبار بخلاف ذلك، قال أبو البركات الأنباري: ((والسرُّ فيه هو أنَّ الحرفَ إنّما جاءَ لإفادةِ المعنى في الاسمِ والفعلِ، فَيَنبَغِي، أنْ يأتيَ قبلهما لا بعدهما))[2].

ولا ينحصرُ هذا الأمرُ في أسلوبِ الاستفهامِ وإنَّما يجري على كلِّ ما له الصدر كحروفِ الشرطِ والنفي، ذلك أنّ: ((كلّ ما يغير معنى الكلام ويؤثر في مضمونه وكان حرفًا فمرتبته الصدر))[3]، وإلى ذلك أشار السيوطي أيضًا [4]، وبناءً على ذلك صار لا يمكن تقديمُ شيءٍ ممّا في حيّزِ الاستفهامِ عليه وقد بيّنَ ذلك أبو البركات قائلًا: ((ألا تَرَى أنَّك لو قلتَ في الاستفهام (زيدًا أضَربتَ لم يجُز؛ لأنك تقدِّم ما هو متعلِّق بما بعد حرفِ الاستفهامِ عليه))[5]، ويكفي في الاستفهامِ وسائرِ ما يقتضي صدرَ الكلامِ أن يقعَ صدرَ جملةٍ من الجملِ[6]، فلا فرق أفي أوّل الكلام يقع أم في وسطه، تقول: هل حضر زيدٌ؟ فتكون هل في بداية الكلام، وتقول: زيدٌ هل حضر؟ فتكون في وسطه[7]، إنّما المهم من ذلك أن يقع متصدرًا في جملته لا يكاد يفارقُ موضِعَه، ولم يكن هذا التصدُّر على أساسِ العاملِ وإنّما ليؤدِّيَ معنى الاستخبارِ، قال ابنُ

الحاجب: ((وجب تقديم قولك من ضربت، لأمر عرض في وجوب تقديم المفعول وتأخير الفاعل))[8]، وإنّما لزم هذا التصدر لئلّا ينتقض غرض الاستفهام وهو الاستخبار بتأخيره.

وقد بين هذا المعنى غير واحد من النحويين ونجده واضحًا عند ابن الشجري قائلًا: ((وإنّما لزم تصديرُه لأنّك لو أخّرته تناقض كلامك، فلو قلت: جلس زيدٌ أين؟ محمد متى؟ جعلت أول كلامك جملة خبرية، ثمّ نقضت الخبر بالاستخبار، لذلك وجب أن تقدم الاستفهام فتقول: أين جلس زيد؟ ومتى خرج محمد؟))[9]، بمعنى أن الأمر يلتبس على المخاطَب (السامع) إذ يتبادر إلى ذهنه في الوهلة الأولى أن المتكلم قصد الإخبار عن (محمد) في قوله (محمد متى)، وفي الوقت نفسه، يرى استفهامًا في الجملة فيقف حائرًا لا يعلم، أريد الإخبار أم الاستخبار؟ فيتشوش ذهنه، قال الرضيُّ مؤكِّدًا ذلك: ((وكُلُّ ما أَثَرَ في معنى الجملةِ من الاستفهامِ والعرضِ والتمنِّي والتّشبيهِ، ونحو ذلك فحقُّها صدرُ تلكَ الجملةِ خوفًا من أنْ يحملَ السَّامِعُ تلكَ الجُملةِ على مَعنَاها قبل التَّغييرِ، فإذا جاءَ المُغيّرُ في آخرِها تَشوَّشَ خاطرُهُ، لأنَّهُ يجوزُ رجوعُ مَعناهُ إلى ما قبلِه من الجُملةِ مُؤثرًا فيها، ويجوزُ بَقَاءُ الجُملةِ على حالِها فَيترقَّبُ جملةً أخرى يؤثِّرُ ذلكَ المُؤثِّرُ فِيها))[10].

يفهم من ذلك أنّه إنما ((جُعل الاستفهامُ في أول الكلام ليستقر معناه في النفس))[11]، لذا فإنّ نفس المخاطب وإدراكه لا يستقران على معنى معين ما دام المغيّر متأخرًا، فإذا قلنا: حضر من؟ مؤخرين الاستفهام عدّ هذا تركيبًا غير فصيح واستعمالًا غير صحيح وذلك لتشوش ذهن المخاطب، فلا يدري هل يُراد من ذلك الاستخبار عمن حضر، أو أن ثمة تتمة في الكلام، بأن تقول مثلًا: حضر مَن كنت أنتظره، بجعل (من) اسمًا موصولًا، ويمكن أن يُزادَ على ذلك وجهًا مُحتمَلًا ثالثًا وهو أنّه قد يُقصد باسم الاستفهام المتأخرِ اسمُ ذات كأن يُقالُ: حَضَرَ متى؟ فَيَتَبَادَرُ إلى الذهنِ أنَّ (متى) اسمٌ على ذاتٍ معينةٍ.

وبذلك يتّضحُ أنّه يلزمُ تصديرُ المغيِّر ليدلَّ على الاستفهامِ حصرًا، وكي يتبيَّنَ للمخاطَبِ (السامعِ) قصدُ المتكلِّم ولا يحتملُ الكلامُ معنيينِ ينقضُ الثانيَ منهما الأوّلُ فيبقى المخاطبُ في حيرةٍ .

والذي يدلّ على أنَّ اسمَ الاستفهامِ غيرُ متصرِّفٍ، يلازمُ صدرَ الكلامِ، أنّه لا يعملُ فيه ما قبلَه، ولو كان متصرِّفًا لجازَ ذلك، قال أبو البَقاءِ العكبريُّ موضِّحًا هذا المعنى معلِّلًا عدمَ إمكانِ ذلك بفوتِ الغرضِ منه: ((ولا يعمل في الاستفهام ما قبله لأنّ أداة الاستفهام لها صدر الكلام إذ كانت تفيد في الجملة معنى لم يكن فلو أعملت فيها ما قبلها لصارت وسطًا وذلك ممتنع كما يمتنع قولك لأضربنّ أزيدًا في الدار))[12]، ففي قوله تعالى: {وسَيعْلم الذين ظلموا أيَّ منقلبٍ ينقلبون}[الشعراء: من الآية: 227]، ينتصبُ (أي) بـ(ينقلبون) الذي تأخر عنها ولم يكن الفعلُ الأول عاملًا فيها، وتقول: أما ترى أيُّ برقٍ ههنا؟ برفعِ (أيّ) إذ ليس ثمةَ فعلٌ متأخر عنه ينصبه، وإذا قلتَ: أما ترى أيَّ برقٍ رأيت؟ كنتَ نصبتَ (أيّ) بـ(رأيت) المتأخر[13].

وكذلك ممّا ينبؤك بعدم تصرفه أنّه لا تدخلُه نواسخ الابتداء كـ(إنّ وأخواتها) ولا غير ذلك ممّا يؤثّر في حالته الإعرابية فلا تقول: إنّ مَنْ عندكَ؟ وما إلى ذلك[14]، قال الفرّاء: ((وأكثر العرب تقول: وأيُّهم لم أضرب وأيُّهم إلّا قد ضربت، رفعًا للعلّة من الاستئناف من حروف الاستفهام وألّا يسبقها شيء))[15].

وقد أجمع النحويون على أنّه لا يعمل فيه من العوامل إلّا حروف الجر، قال ابن يعيش: ((لا يعمل في الاستفهام ما قبله من العوامل إلّا حروف الجرّ))[16]، وإنّما جاز أن يعمل حرف الجر في اسم الاستفهام ((لأنّه لا يخرجه عن الصدر في اللفظ))[17]، إذ إنّها – أي حروف الجر– تتنزل مع ما دخلت عليه منزلة الجزء من الاسم، فلا يكون دخول العامل بناءً على ذلك تصرّفًا ولا تغيّرًا في تركيبها طالما أنّهما بمثابة شيء واحد، قال أبو جعفر النحاس: ((لأنّ حروف الخفض مع ما بعدها بمنزلة شيء واحد، ألا ترى أنّ قولك: نظرتُ إلى زيد، ونظرتُ زيدًا بمعنى واحد؟))[18]، والذي اضطرّهم إلى ذلك أنّه لا يجوز انفصال الجار عن المجرور وقيامه بنفسه كما يجوز في الرافع والمرفوع والناصب والمنصوب[19]، قال الرضي: ((ولم يمكن تأخير الجار عنها فقُدّم عليها وركّب معها حتى يصير المجموع ككلمة واحدة موضوعة للاستفهام فلا يسقط الاستفهام عن الصدر))[20].

ويرى بعض النحويين أنّه لما كان حرف الجر غير داخل في حيّز الاستفهام ولا يدخله معناه كدخوله الاسم، جاز أن يتقدم عليه، قال الجرجاني: ((وإذا لم يكن الشيء داخلًا في حيّز الاستفهام جاز تقديمه على كلمته تقول (بمن مررت)؟ وفي أيّ مكانٍ أنت؟ فتقدّم (الباء)، و(في) على (مَن) و(أي) مع تضمنها الاستفهام؛ لأن الحرفَ لا يدخل في معنى الاستفهامِ كما يدخل في الاسم نحو (زيد وعمروٍ)))[21].

وما يؤكد ما ذهبنا إليه أيضا أنّه لا يمكن أن يتقدم ما بعدها على ما قبلها، قال ابن السراج: ((والحروفُ التي لها صدرُ الكلامِ لا يتقدَّمُ ما بعدَها على ما قبلها))[22]، وقد بيّن السمين الحلبي أنّ ما قبله لا يعمل فيما بعده عند إعرابه قوله تعالى: {أثُمَّ إذا ما وقع ءامنتم به الآن}[يونس: من الآية:51] بأنَّ (الآن) على قراءة الجمهور بهمزة استفهام داخلة عليها لا يجوز أن يعمل فيه (آمنتم) الظاهر[23].

ومن مظاهرِ عدمِ التصرُّفِ فيه أنَّه لا يعودُ إليهِ ضميرٌ من الجملةِ التي هي خبرُه، ولا يؤكَّد لأنّه أكثرُ من المنكَّرِ إبهامًا والنكراتُ لا تُؤكَّد[24]، وكذلك لا يجوز حذف أسماء الاستفهام وحروفه إلّا ضرورةً، إذ لو جاز الحذف لجاز التأخير، وقد بيّنا عدم جواز التأخير، قال ابن الحاجب: ((حذفُ الهمزة شاذٌّ وإنّما يقعُ للضرورة وسرُّه أن الحروفَ التي تدلُّ على الإنشاءِ لها صدرُ الكلام، فلو جاز حذفُها لجاز تأخيرُها ولم يَجُزْ حذفُها، وللاستفهامِ صدر الكلام))[25]، ولمّا كان دخول المضاف على الاستفهام لا يزيله عن صدارته وذلك بانتقال معنى الاستفهام إليه، جاز تقديمه عليه ولولا ذلك ما أمكن تقدّمه، قال الرضي: ((وكذلك حكم المضاف إلى أداة الشرط والاستفهام يجب تصدّره نحو غلام من قام؟ وغلام من يقم أقم لأنّ معنى الشرط والاستفهام يسري إلى المضاف وإلّا لم يجز تقدّمه على ما له الصدر))[26]، بمعنى أنّ المضاف لمّا سرى إليه معنى الاستفهام صار مساويًا له في دلالة الاستخبار التي توجب تصدّره وأن يعمل فيه ما بعده، قال ابن مالك: ((والمضاف إلى المستفهم به مساوٍ له في استحقاق التصدر وتسلط ما بعده عليه))[27].

ب-: أُسلُوبُ التَّحذِيرِ والإغْرَاءِ

واضحٌ أن أسلوب التحذير والإغراء أسلوب خاصٌّ، يخضع لضوابط وقواعد وضعها النحاة، وهذه القواعد والضوابط ملتزمة فيه ثابتة لا تتغير، فأشبه المثل في ثبات تركيبه، قال سيبويه: ((وحذفوا الفعل من إياك لكثرة استعمالهم إياه في الكلام فصار بدلًا من الفعل، وحذفوا كحذفهم (حينئذ الآن)))[28].

وإذا عُلِمَ أنَّ قولهم: (حينئذ الآن) مما أجري مجرى المثل اتضح أن سيبويه شبه وجوب الإضمار في التحذير بلزومه فيما أجرى مجرى المثل، وهذا أدلُّ دليل على عدم تصرّف هذا الأسلوب، وما يؤيد ذلك أيضًا قول المرادي في تبيين علة التزام الإضمار مع (إيّا): ((علة التزامه مع (إيا) كثرة الاستعمال فشابهت بذلك الأمثال))[29].

والذي يدلنا على ثبات تركيبه أن صيغته مخصوصة، ففي التحذير لا يكون إلّا بـ(إياك) وفروعها، وفي غير (إياك) يكون بعطف المحذر منه أو بتكراره، ناصبًا الاسم بعامل محذوف مع مرفوعه، أو من دون عطف أو تكرار وفي هذه الحال، يكون الإضمار جائزًا[30]، ولا يكون التحذير بغير هذه الحالات المذكورة، وأما الإغراء فقد خصته العرب أيضًا بمجموعة من الظروف وهي (عندك وعليك ودونك)، قال ابن كيسان (ت299هـ): ((يُغرى بالشيء على جهة الأمر فتنصب وله حروف من الظروف وهي: على ودون وعند كقولك: عليك عمرًا، ودونك زيدًا وعندك خالدًا، أي خذ عمرًا وزيدًا وخالدًا))[31]، ولم يكن اختيار العرب لهذه الظروف اعتباطًا وإنّما ((لأن الفعل لا يجوز أن يظهر إلّا أن يكون عليه الدليل من مشاهدة حال أو غير ذلك فلمّا كان (على) للاستعلاء، والمستعلي يرى ما تحته وكذلك (عندك) للحضرة ومن بحضرتك تراه، وكذلك (دون) للقرب فلما كانت هذه الظروف أخصّ من غيرها جاز فيها ذلك))[32]، وقد يكون الإغراء بالمصادر كقولك ضربًا ضربًا، وبمصادر لا تتصرف نحو قولك: الحذر الحذر، ورويدك زيدًا، وذلك في معنى الأمر[33].

وممّا يبيّن أيضًا أنّه غير متصرف أن التحذير والإغراء بصيغه – التي أوضحنا – لا يكون إلّا للمخاطب بمعنى أنّه لا يجوز أن يحذر الغائب أو يُغرى، فلا تقول: عليه زيدًا، أو دونه زيدًا، وما ورد من ذلك فشاذّ لا يُعتدُّ به، ويقلّ أن يغري أو يحذر المتكلمُ نفسَه، قال ابن مالك: ((والشائع في التحذير ما يراد به المخاطب، وقد يكون المتكلم كقول من قال:

(إياي وأن يحذف أحدكم الأرنب)' أي نحني عن حذف الأرنب، ونحِّ الأرنب عن حضرتي، وشذّ إرادة الغائب به في قول بعض العرب: ((إذا بلغ الرجل الستين فإيّاهُ، وإيّا الشواب))[34]، وعلّة امتناع إغراء الغائب كما يرى بعض النحويين أنّ لفظ الإغراء فرع فعل أمر بغير لام، ولا يكون فاعلُ ما كان كذلك غائبًا فلما لم يجز ذلك من الأصل فعدمُ جوازه في الفرع أحرى[35].

والذي يؤكد ما ذهبنا إليه أيضًا، أنّه لا يجوز التغيير في تركيب الإغراء والتحذير بتقديم أو تأخير أو زيادة إذ المنصوب بالإغراء والتحذير متأخرٌ أبدًا فلا يمكن لنا أن نقدم معموله عليه بأن نقول: زيدًا عليك، ولا زيدًا رويدَ[36]، لأنه بذلك يحيد عن وضعه، فيذهب معناه وغرضه.

ويعد هذا الأسلوب مما انتصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره[37]، فإذا كان التحذير بـ(إيَّا) وفروعها نصب هذا الضمير وجوبًا بعامل محذوف مع مرفوعه، ولا يراعى في هذه الحال تكرار الضمير أو عطفه، وإن كان التحذير بغيرها فلا يلزم الإضمار إلّا بالعطف أو التكرار وذلك نحو قولك: الأسد الأسد، والشيطان وكيده[38]، بمعنى أنّه لا يجوز إظهار العامل في (إياك) وفيما كان معطوفًا أو مكرّرًا في الأسماء، ووجه ذلك عند أغلب النحويين[39] أنّه إنّما كُرّرت هذه الأسماء وكثر استعمالها صار أحد الاسمين عوضًا من الفعل المحذوف، قال الرماني: ((المحذوف الذي لا يجوز إظهاره هو الذي يكثر حتى يصير بمنزلة المذكور في فهم المعنى نحو إياك في التحذير))[40]، وقد عدّ ابن يعيش ظهور العامل من الأصول المرفوضة قائلًا: ((وكثر ذلك محذوفًا حتى لزم الحذف وصار ظهور العامل من الأصول المرفوضة))[41]، وهذا يعني أنّه لا يجوز أن تقول احذر الأسد الأسد، أو خلِّ الطريق الطريق، أو الزم أخاك أخاك لأن الاسم الأول عوضٌ عن الفعل فيُستغنى عن الفعل بذكره[42]، والذي يدلك على أنهم جعلوا أول الاسمين عوض عن الفعل أنّهم إذا اسقطوه أظهروا الفعل فيقولون احذر الأسد، فإذا كرر الاسم لم يظهر الفعل، ولما كانت رتبة الفعل قبل المفعول، فالعوض يكون عن الفعل الأول[43].

ويظهر أنّه لما لزم الإضمار في التحذير لغرض وهو حثّ المخاطب على الإسراع في إنقاذ نفسه من خطر محدقٍ بها ((لأنّ ذلك لا يُقال إلّا إذا كانت البلية مشرفة والوقت ضيقًا فكأن القائل يرى أن الوقت أضيق من أن يُتكلم بمثل ذلك))[44]، ولا شكّ أنَّ ظهور الفعل يستغرق زمنًا أطول مما لو حذف لذا يُقصد إلى الحذف ليَفرغ المتكلم سريعًا من لفظ التحذير حتى يأخذ المخاطب حذره من ذلك المحذور[45].

ووفقًا لذلك يمكن القول إنّ إظهار الفعل في تركيبه المخصوص فيما لو تصرفتَ فيه، فقلتَ مثلًا: احذر الأسد الأسد، أو اتق الجدار الجدار، نقض لغرض الإسراع المقصود فيه، والجملة تكون عندئذٍ طويلة لا تتناسب مع ضيق الوقت ومشارفة الهلاك، بل ذهب أحد الباحثين المحدثين إلى أبعد من ذلك بأن يكون الفعل أحيانًا متروكًا إظهاره في حالة الإفراد، وذلك في قولهم (السيارةَ)، لمن كان غافلًا وهي توشك أن تصدمه وعدّ ذكر الفعل معه في هذه الحال خروجًا عن أسلوب التحذير إلى أسلوب من الطلب يختلف عنه[46].

ويمكن أن يُزاد على ذلك أنه ربما لا يسمع منها المخاطب سوى الفعل (احذر)، ولا يعرف حينذاك مِمَّ حُذِّر، أو قد يركز المحذِّر على المحذَّر منه ناطقا الفعل سريعا دون إظهار لحروفه، فيتعذر على المخاطب سماعها، فيكون إضمار الفعلِ على هذا أجدى سواءٌ أكرِّر الاسم أم لم يُكرَّر، ويغنينا عن ذلك كلِّه أنَّ سياق الحال وملابسات الموقف، وأمَاراتِ الاهتمام البادية على وجه المُحذِّر ممكنٌ أن يُكتفى بها استغناءً عن ذكر الفعل، ويبدو أنّ التكرار أنجع في إيصال معنى التحذير للمخاطب فيما لو قلت (احذر الأسد)؛ وذلك لما به من التركيز على المحذَّر منه بالتوكيد، وبهذا يمكن – فيما أتصور – أن يُدفع ما ذهب إليه أغلب النحويين من أن الاسم الأول في قولنا (الأسد الأسد) عوض عن الفعل؛ ذلك أنك لو أظهرت الفعل فقلت: احذر الأسد، لم يكن هذا التركيب من الأهمية في الأمر ما لو تكرر الاسم، وما يؤيد ذلك قول الخوارزمي: ((لأنّ التثنية تدل على كون الأمر مهمًا، وكونه مهمًا يقتضي ترك العامل للمبادرة إلى التثنية، ولأنّ في التثنية يكون للتَّوعم هيأة من الإنكار ونمط من الاستعجال لا يكون في حالة الإفراد، وتلك الهيئة وذلك النمط دليل على أنّ الوقت

أضيق من أن يُتلفظ بالفعل، وذلك الدليل مفقود في الإفراد))[47]، فحذف الفعل لغرض سياقي غايته رعاية المخاطب تحذيرًا أو إغراءً.

ثانيًا: الأساليب الخبرية غير المتصرفة:

أ-: أسلوب الاستثناء:

يقتربُ أسلوب الاستثناء ببعض أدواتِه وهي (عدا، وخلا، وحاشا، وليس، ولا يكون، وبيد)من مجموعة من الأفعال غير المتصرّفة في أنَّ امتناعه التصرّف مرهونٌ بتضمن أدواته معنى الاستثناء، كما أنَّ امتناع تصرّف ما وردَ من الأفعال في تراكيبٍ مسموعة عن العرب مرتبطٌ بملازمة ذلك التركيب، وهذا يعني أنها إن لم تتضمّن هذا المعنى تصرَّفت، وأعني بتصرّفها، علاوةً على مجيء بقية صيغ الأزمنة منها قبولُها علامات التأنيث والتثنية والجمع وغير ذلك من مظاهر التصرّف في الفعل، كما سيتضح من البحث في (ليس، لا يكون).

أمّا (عدا، وخلا) فَفِعْلانِ غيرُ متصرّفينِ بتضمُّنِهِمَا معنى الاستثناءِ مستعملين فيه، قال السيوطي: ((وهي جامدةٌ قاصرةٌ على لفظِ الماضِي فلا تَتَصَرَّفُ بمضارعٍ ولا أمرٍ))[48]، بمعنى أنَّ جمودَها طارئ وليس أصيلًا كأصالة جمود (ليس، وعسى) اللذين سبق ذكرهما في باب (كان وأخواتها)، فهما – أي عدا وخلا – متصرفان بحسب أصلِهِمَا، ولما كان ((المنع إنما هو في الجامد أصالة))[49]، استثنيا من بقية الأفعال الجامدة فجاز أن توصل بهما بعض الموصولات الحرفية نظرًا إلى أصلهما[50]، وهما في رأى معظم النحويين يحتملان الفعلية والحرفية، وأنّهما يتمحَّضانِ للفعلية الخالصة بدخول (ما) عليهما، قال سيبويه: ((فإذا قلتَ ما خلا فليس فيه إلّا النصب لأنّ (ما) اسم ولا يكون صلتها إلّا الفعل هاهنا))[51]، وكذلك (عدا) إذا قلت (ماعدا) لم يكن إلّا النصب[52]، وهي في هذه الحال تكون جامدة على صيغة الماضي غير متصرفة، قال عباس حسن: ((فإن تقدمت على كلٍّ منها (ما) المصدرية وجب اعتبارها أفعالًا ماضية خالصة، ولا تكون هنا إلّا ماضية جامدة، فهي جامدة في حالة استعمالها أدوات استثناء))[53].

أما (حاشا) فالأمر فيها مختلف، إذ لم ترد مسبوقة بـ(ما) على أرجح الآراء وهو ما عليه سيبويه وهي – عنده – حرف وليست باسم ولا فعل، قال: ((وأما حاشا فليس باسم، ولكنه حرف يجر ما بعده كما تجرّ حتى ما بعدها، وفيه معنى الاستثناء))[54]، فليس دخول (ما) عنده عليها تركيبًا عربيًا صحيحًا قال: ((ألا ترى أنّك لو قلت: (ما حاشا زيدًا) لم يكن كلامًا))[55].

وقد جوّز بعضهم خلافًا للجمهور على قلّة أن تُسبق (حاشا) بـ(ما)، قال ابن مالك: ((وربما قيل ما حاشى))[56]، واستُدل على ذلك بقول الشاعر وهو الأخطل التغلبي[57]: [الوافر]

رَأَيْتُ النَّاسَ مَا حَاشَا قُرَيْشًا فَإِنَا نَحْنُ أَفْضَلُهُمْ فِعَالا

وبالحديث المنسوب[58] إلى رسول الله ﷺ: ((أسامة أحبُّ الناسِ إليَّ ما حاشَا فاطمةَ))[59]، ويظهر أنّه إنمّا لم يجز عند سيبويه دخول (ما) عليها؛ لئلّا يدخل الحرف على الحرف، وعلى هذا الأساس أوجب بعضهم أن تكون (ما) زائدةً في (ماعدا، وخلا) إذا جاءا جارّين على قلّةٍ[60]، وقد أجاز آخرون النصب متمسكين بقول بعض العرب: ((اللهم اغفر لي ولمن يسمع، حاشا الشيطان وأبا الأصبغ))[61].

ويظهر أثر عدم التصرف واضحًا في أنّه لا يجوز إظهار الفاعل في (عدا، وخلا) مستعملين في الاستثناء بل يجب إضماره فيهما باتفاق النحويين، قال سيبويه: ((ولكنّ فيهما إضمار، كما كان في ليس ولا يكون، وهو إضمار قصته فيهما قصته في لا يكون وليس، وذلك قولك: ما أتاني أحدٌ خلا زيدًا، وأتاني القوم عدا عمرًا، كأنّك قلت: جاوز بعضهم زيدًا))[62]، والفاعل المقدر – عند البصريين – عائدٌ على البعض المفهوم من الاستثناء في الكلام[63]، فالتقدير في قولهم (قام القومُ عدا زيدًا): عدا هو أي بعضهم زيدًا، ويعود عند الكوفيين على المصدر المفهوم من الفعل[64]، وهو في كلا التقديرين (العود على البعض أو على المصدر) مفردٌ مذكرٌ أبدًا لا يجيء على غير هذه الحال، إذ لا يُثنى ولا يُجمع ولا يُؤنّث، قال ابن يعيش: ((وفاعلهما مضمرٌ مستترٌ فيهما لا يظهر في تثنية ولا جمع فتقول: قام القوم خلا زيدًا، وخلا

الزيدين، وخلا الزيدِينَ، وكذلك في الجمع والفاعل المضمر المقدر بالبعض موحّد أبدًا وإن كان المستثنى منه مثنى أو مجموعًا؛ لأنّ البعض يقع على الاثنين والجمع على حسب المستثنى منه))[65]، وعلّة هذه الملازمة – كما يرى الأنباري – أنّهما قاما مقام (إلّا) وهي لا يتغير لفظها فجعلوهما على هذه الحال ليدلّوا على ذلك[66].

والصيغتانِ الأخريانِ المستعملتانِ في الاستثناء الملازمتان لحالة واحدة لا يحيدان عنها (ليس، ولا يكون)، فهذان الفعلان قد جمدا مستعملين في سياق الاستثناء فلا يمكن التصرف بهما البتة، والجدير بالملاحظة أن الكلام على (ليس) في هذا الموطن بلحاظ سياق الاستثناء وملابساته، فتكون (ليس) بذلك غير متصرفة في البنية والتركيب وأما صيغة (لا يكون) فلحقها عدم التصرف بتضمنها معنى الاستثناء ليس غير، وهو بذا يكون طارئًا عليها.

ودليلُ ثبات تركيب جملة الاستثناء المستعمل فيها هذان الفعلان وعدم إمكان التغير فيها امتناعُ إظهارِ اسمَيهِمَا، قال سيبويه: ((فإذا جاءتا وفيهما معنى الاستثناء فإنّ فيهما إضمارًا، على هذا وقع فيهما معنى الاستثناء))[67]، كقولك: جاءني القوم لا يكون زيدًا وجاءني القوم ليس زيدًا كأنك تقول: ليس بعضهم زيدًا، ولا يكون بعضهم زيدًا[68]، يُستشفّ من قول سيبويه أنهما لا يدلان على معنى الاستثناء إذا ما برز الضمير، وليس من الممكن أن تقول: ليسوا، ولا يكونون في سياق الاستثناء.

وما بعدهما منصوب أيضًا ولا يأتي على غير ذلك من رفعٍ أو جرٍّ قال ابن جني: ((وأما ليس ولا يكون وعدا فما بعدهن منصوب أبدًا تقول: قام القوم ليس زيدًا، وانطلقوا لا يكون بكرًا، وذهبوا عدا جعفرًا))[69]، ولا يقتصر الأمر على ما تقدم، فهاتان الصيغتان لا يمكن أن يُثنّيا أو يُجمعا أو يؤنّثا، فهما ثابتتان على حال الإفراد لا ينفكّان عنها، قال المبرد: ((اعلم أنهما لا يكونانِ استثناءً إلّا وفيهما ضميرٌ كما وَصَفْتُ لكَ في عَدَا وَخَلا وَذَلِكَ قَوْلُكَ جَاءَنِي القَومُ لا يكونُ زَيدًا، وَجَاءَنِي القَومُ لَيسَ زَيدًا، كَأَنَّه قَال لَيسَ بَعضُهُم، ولا يَكونُ بعضُهُم، وكَذلِكَ أَتَانِي النِّساءُ لا يَكُونُ فُلانَةٌ، يُريدُ لا يكونُ بَعضُهُن، إلّا أَنَّ هذا في مَعْنَى الاسْتِثْنَاءِ))[70].

يبدو أنه أراد بقوله (إنّ هذا في معنى الاستثناء) أنّ إظهار الاسم، وبروز الفعل، وكذلك التثنية والجمع كلّ ذلك جائز خارجًا عن معنى الاستثناء، فقولنا مثلًا: جاء القوم لا تكون فاطمة، أو ليست فاطمة، غير جائز، إذا أريد معنى الاستثناء، أما لو قلنا مثلًا: جاء القوم ليست فاطمة معهم جاز ذلك؛ لأنّ (ليس) في هذه الحال لم تكن متضمنة معنى إلّا.

ولا يمكن لك أن تستعمل غير(لا) من حروف النفي في صيغة (لا يكون) بأن تقول مثلًا: جاء القوم ما يكون زيدًا[71]، وكذلك لا يصحّ من حيث الاستعمال الإتباع في المستثنى منهما، فلا تقول في: (ما حضر الطلاب إلّا سعيدًا) (ما حضر الطلاب ليس سعيدٍ) متبعًا، ولا تقول: ما مررتُ بالطُّلاب ليس سعيدٍ، ولا يكونُ سعيدٍ في (ما مررت بالطلاب إلّا سعيدًا)[72]، ولا يمكن أيضًا أن يستعملا في الاستثناء المفرغ، إذ لا تقول: (ما حضر ليس محمدٌ)، كما تقول مستعملًا (إلا): (ما حضر إلّا محمد)، ولا تقول: (ما مررتُ ليس بزيد)، كما يجوز لك أن تقول: (ما مررت إلّا بزيد)، وتقول: (ما جئتُ إلّا لمساعدتك)، ولا تقول: (ما جئتُ ليس لمساعدتك)[73].

فضلًا عن ذلك أنّه لا يجوز أن يُعطف عليهما بـ(الواو، ولا)، فلا يُقال: ضربتُ القوم ليس زيدًا، ولا عمرًا، وأكرمتُ المخلصين لا يكون خالدًا ولا بكرًا؛ وذلك لأنّ العطف بهذين الحرفين المذكورين يكون بعد النفي، فلما تضمنا معنى (إلا) هاهنا وقاما مقامها حادا عن أصلهما في الدلالة على النفي فلم يجز عندئذٍ العطف عليهما[74].

أمّا (بَيْدَ) فهي اسم كـ(غير)، إلّا أنّها لا تتصرف فتتعدد وجوه إعرابها كتعددها في (غير)، إذ إنّ (غير) تأتي مرفوعةً، ومنصوبةً، ومجرورةً ولا يمكن في (بيد) إلّا النصب على الاستثناء، فهي ملازمة للإضافة إلى المصدر المؤول من (أن والفعل)، قال أبو حيان: ((والمشهور أن بيد بمعنى (غير) والغالب أن يجيء بعدها أن... وهي لازمة النصب ولا تتصرف بوجوه الإعراب تصرُّف (غير)))[75]، وترتب على هذا الجمود أنّها لا تقع صفة أو استثناءً متصلًا بل منقطعًا أبدًا[76]، وإذا ما جاءت داخلةً على الفعل ضرورةً قُدّرت (أن) بعدها مع ضمير الشأن[77] كما في قول الشاعر[78]:

بيدَ لا يعثر بالرَّدفِ ولا يسلمُ الحي إذا الحيّ طُرد

ومن شواهدها قولُهﷺ: ((أنا أفصح من نَطَقَ بالضَّادِ بيدَ أنَّني من قريشٍ، واسترضعتُ في بني سعدٍ))[79]، ومنه الحديثُ: ((نحنُ الآخرونَ السابقونَ يوم القيامةِ بيدَ أنَهم أُوتوا الكتابَ من قَبْلِنا))[80].

والمشهور فيها كما ذكرنا أنّها تكون بمعنى (غير)، وقيل إنّها بمعنى (على) واستدلوا بالحديث: ((أنا أفصح...)) المذكور سابقًا، وقال آخرون أنّها بمعنى (من أجل) وأنشدوا الحديث المذكور أيضًا، وقول الراجز وهو منظور بن مرثد[81]:

عمدًا فعلتُ ذاكَ بيد أنّي أخافُ إن هلكتَ إنْ تَرَنّي[82]

وفي ما يتصل بدلالة (غير) على الاستثناء يرى بعضهم أنّها مُلحقة بأدوات الاستثناء فهي تدخلُ تركيبًا شبه استثنائي؛ لأنّ معناها يُشبه الاستدراك ودفع التوهم كتراكيب الاستثناء المنقطع[83]، ويظهرُ أنّ اختلاف النحويين في معناها كان بسببٍ من ذلك أي لكون تركيبها شبه استثنائي، ولو كان استثنائيًا محضًا لاكتفوا بالقول إنها بمعنى غير ولم يتعدد توجيه المعنى على نحو ما تقدم.

ب-: أسلوب الاختصاص

لأسلوبِ الاختصاصِ من الثّباتِ في تركيبِهِ والخصوصيةِ في نظمِهِ ووضعِهِ، ما يدلُّ على دقّةِ العربيّةِ في استعمالِها، وقصديةِ العربيّ في اختيارِ تراكيبِها بما يتناسبُ والمعنى الانفعالي الذي يريد التعبير عنه، ويقصد إيصاله إلى المتلقي، وذلك الثّباتُ وتلكَ الخصوصيّةُ كانا وراء إدراجي له ضمن هذا البحث عادًّا إيّاهُ غير متصرفٍ، والناظر في هذا الأسلوب بالإطلاع على مظانّه المختلفة من كتب النحو، يَلحظُ أن تركيبه مكون من (ضمير متكلم، والمنصوب على الاختصاص، والخبر أو (التتمة)) ولا يجوزُ أن يأتي على غير هذه الصيغة إذ تلزمُ مكوناتُهُ مكانَها، ولا تقبلُ أيَّ نوعٍ من أنواع التغيير، ففيما يخصُّ الضمير الذي يتصدر هذا التركيب اشترط فيه أغلب النحويين[84] أن يكون اسمًا بمعنى المنصوب على الاختصاص يتقدمه، والغالبُ في هذا الاسم أن يكون ضمير متكلم، قال خالد الأزهري: ((إنّه يشترطُ أن يكون المُقدم عليه اسمًا بمعناه في التكلم والخطاب والغالب كونه أي كون المتقدم على المخصوص ضمير متكلم يخصّه أو يشارك فيه، فالأول نحو: أنا أفعل كذا أيها الرجل، والثاني نحو: اللهم اغفر لنا أيتها العصابة))[85].

ويقلُّ أن يأتي المنصوب على الاختصاص بعد ضمير المخاطب كقول بعضهم: (بك الله نرجو الفضل) و(سبحانك الله العظيم) ولا يكون أيضًا بعد ضمير غائب وما جاء من ذلك عدَّ شاذًّا لا يمكن الأخذُ به[86]، ويرى السيوطي أنه في تأويل المخاطب أو الغائب، قال: ((وقلّ وقوع الاختصاص بعد ضمير المخاطب، نحو: بكَ الله نرجو الفضل وسبحانك الله العظيم، وبعد لفظ الغائب في تأويل المتكلم أو المخاطب، نحو: على المضارب الوضيعة أيّها البائع، فالمضارب لفظ غيبة لأنّه ظاهر لكنه في معنى عليّ أو عليك))[87].

ويتضح لك عدم التصرّفِ جليًا في أنّه لا يجوز أن تقيم الاسم الظاهر مقام الضمير قال الأزهري: ((ولا يكون المتقدم ضمير غائبٍ ولا اسمًا ظاهرًا، فلا يجوز: بهم معشر العرب خُتمت المكارم، ولا: بزيدٍ العالم يقتدي الناس))[88]، ويظهرُ أنّه إنما لم يجُز ذلك – فيما يرى الباحث – أنّ فيه نقضًا للغرض الذي اعتزموه في هذا الباب وذلك يخرجه من باب الاختصاص إلى باب التوكيد اللفظي.

وكذلك يظهر امتناع التصرّف في أنّ المنصوب على الاختصاص لا يمكن أن يتقدم على الضمير بأن تقول مثلًا: العربَ نحنُ أقرى الناس للضيف، قال أبو حيان: ((والمنصوب على الاختصاص مما لا يجوز أن يتقدم على الضمير إنما يكون بعد الضمير حشوًا بينه وبين ما نُسبَ إليه أو أخيرًا))[89]، وذلك أنّ هذه الملازمة في التركيب المتمثلة في عدم جواز تقدم المخصوص أو التتمة على الضمير أو كليهما معًا، يُعدّ عنصرًا دلاليًا يقف عليه معنى الجملة، إذا إنّ التركيب كلّه يقومُ بأداء المعنى الانفعالي الإفصاحي الذي يقصد المتكلم إيصاله[90]، ولا يمكن على أساس من ذلك مخالفة هذا التركيب المقصود؛ لئلّا يذهب المعنى المراد منه، فضلًا عن ذلك أنّ قولنا مثلًا: (العراقيين نحنُ ندافعُ عن أرضنا ومقدساتنا) بتأخر الضمير – فيما يبدو لي– يُعدّ تركيبًا غير سليم؛ ذلك لأنّ الضمير لا يمكن أن يفسر الظاهر والعكس هو الأصل.

وثمةَ أمرٌ آخرُ يثبت لنا أن التعبير مخصوص ثابت قد اختير كل مكون من مكوناته بعناية ودقة لا يمكن استبداله بآخر وهو أنه لا يجوز الإبهامُ بعد الضمير المتصدر بأن تأتي باسمِ إشارة أو نكرة ويجب أن يكون الاسم معروفًا؛ لأنّ الغرض توضيح الضمير المتصدر وتبيينه، فإذا جئتَ بالنكرة فقد جئتَ بما هو أعمّ وأوسع ولم تبين شيئًا، أو باسم إشارةٍ فتكون قد زدت الضمير غموضًا، قال سيبويه: ((واعلم أنّه لا يجوز لك أن تُبهم في هذا الباب فتقول: (إني هذا أفعل كذا وكذا) ولكن تقول: (إني زيدًا أفعل) ولا يجوز أن تذكر إلّا اسمًا معروفًا لأنّ الأسماء إنّما تذكر هنا توكيدًا وتوضيحًا للمضمر وتذكيرًا، فإذا أبهمتَ فقد جئت بما هو أشكل من المضمر، ولو جاز هذا لجازَت النكرة فقلتَ: إنّا قومًا، فليس هذا من مواضع النكرة والمبهم، ولكن هذا موضع بيان كما كانت الندبة موضع بيان، فقبح إذا ذكروا الأمر توكيدًا لما يعظمون أمره أن يذكروه مبهمًا))[91]، وإنما وجب أن يأتي بعد اسم معرفة؛ لما في الضمير المتصدر في جملة الاختصاص من عموم يخالطه إبهام، فمجيء الاسم الظاهر المعرفة، متفقًا مع الضمير في المدلول مختلفًا عنه بزيادة التحديد والوضوح تحقق الغرض[92]، كما تحقق في قول الشاعر[93]:

وأنا ابن الرياض والظلِّ والمــا ء ودادي ما زال خير وداد

إذ إنّ الضمير على هذه الحال لا يسلم من غموض يحتاج إلى اسم ظاهر معين واضح، يُذهب عنه عيب العموم والإبهام كأن يُقال: أنا – الشاعر – ابن الرياض، أو أنا – الشرقي – ابن الرياض[94].

ويبدو أنّ الإبهام في هذا الموضع يتناقض مع تصدر الضمير، إذا علمنا أنه إنما تصدر لغرض بيان ما اختص به مدلوله، قال الرضي: ((لغرض بيان اختصاص مدلول ذلك الضمير من بين أمثاله بما نُسبَ إليه))[95].

وأسلوب الاختصاص مما انتصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره[96]، فلا يمكن إظهار عامله قال سيبويه: ((وذلك قولنا إنّا معشر العرب نفعل كذا وكذا، كأنه قال أعني، ولكنه فعلٌ لا يظهر و لا يستعمل كما لم يكن ذلك في النداء))[97]، وعلل ذلك سيبويه بأنّهم اكتفوا بعلم المخاطب ولا يريدون حمل الكلام على أوّله وما بعده محمولٌ عليه[98]، والإضمار كما يرى أحد الباحثين المحدثين مقصود فيه، ففي الجملة التي يضمر العامل فيها من الإحساس بالافتخار والاعتزاز ما لا يستشعر في جملةٍ أخرى قدّر ذلك العامل فيها، قال خليل عمايرة: ((وإنّك إذا أظهرتَ هذا العامل فإنّك (المتكلم) لا تحسّ بالفخر والاعتزاز الذي تجده عند عدم إظهار هذا الفعل المقدر، أنا أعني الجندي أحمي الديار، نحن نخصّ المسلمين أقوياء بالإيمان، ولا يجد السامع من معنى الفخر والتعالي ما يجده في الجملة في حالة عدم ذكر هذا العامل))[99].

وإذا كان جائزًا في أسلوب النداء أن تقول: أقبل يا زيدُ فليس لك أن تقدم الخبر على ضمير الاختصاص فتقول: كرماء – نحن – العراقيين، وذلك أنه – فيما يرى الباحث – إنما جيءَ بهذا الخبر لغرض الافتخار بصفة الكرم، فإذا قدم الخبر يصبح عندئذٍ التركيب باهتًا باردًا والافتخار يتطلبُ تركيبًا قويًا يتحمل معنى الانفعال، وتركيب جملة الاختصاص المعهود (ضمير المتكلم + المنصوب على الاختصاص + خبر أو تتمة) يعطي هذا المعنى بطبيعته التي تقتضي أن يتقدم الضمير على المخصوص، ولا يخفى ما في تقدمه من جلبٍ لذهن المخاطب فيبقى مشدودًا إلى المتكلم ينتظر منه ماذا سيقول، بمعنى أنّ هذا التركيب مقصود وفيه قوة انفعالية هائلةٌ تناسب معنى الافتخار تُفقد لو قدم الخبر.

الخاتمة

بعد هذهِ الرِّفقةِ مع الأساليب النحوية غير المتصرفة، أعودُ لِأَقتَطِفَ ما أَثمرَتهُ ساعاتُ التأمُّلِ في قَسَمَاتها، ولَحَظَاتُ الاستِئْنَاسِ في تَقليبِ وُجُوهِها، وهو خلاصةُ ما توصّلتُ إليه من نتائجَ، يمكن إجمالُها على النّحو الآتي:

- أظهَرَ البحثُ أنَّ مظاهرَ عدمِ التصرُّف لم تكن على وتيرة واحد؛ فهي لا تنحصر في ثبات البنية أو ملازمة الموقع الإعرابي، بل تتجاوزُ ذلك إلى التركيب وما يترتب عليه من تغيّرٍ في الحكم النحوي، فالممتنع التصرّف لا يجوزُ فيه ما يجوز في المتصرّف، كالخضوع لتأثير العوامل، أو التقديم والتأخير، أو الحذف أو الزيادة، وكل ما يغير البنية أو التركيب عن وضعه وحالته المخصوصين.

- استطاع الباحث أن يُثبت امتناع تصرّف كثير من الأساليب والتعابير بالقياس على نظائرها قياسَ مشابهةٍ، أو بشبهها المثل في ثبات تركيبها، كما لاحظنا ذلك في الاستفهام، والاستثناء وغيرهما كالاختصاص.
- اتضح من الدراسة دقّة العربية في نظم أساليبها وقصديتها في وضع أنماط تعابيرها، بحيث تكون تلك الأساليب والأنماط، ذات تراكيبٍ ثابتة، وهيئات مخصوصة، لا يُمكن التلاعبُ بها بأي نوع من أنواع التغيير؛ لِمَا في ذلك من نقضٍ لأغراضها، التي خُصَّت من أجل تأديتها، وفوت لمعانيها ودلالاتها، وذلك بأن تنتقل لمعنى آخر، أو تتداخل مع موضوعاتٍ أخرى، وقد لُوحظ هذا المعنى في الاستفهام، من أنَّ المخاطَب يتشوش ذهنه إذا قلنا: حضر من، بتأخر اسم الاستفهام، وتقديم المستفهم منه عليه؛ لأنّه لا يدري، أأُريد الاستخبار عمن حضر، أم أن ثمّة تتمة في الكلام، أو أريدَ به الإشارة إلى اسم ذات، فإذا التُزِمَ الأصل بتصدير المغيّر، دلَّ على الاستفهام حصرًا، ففُهم القصد واتضح المراد، ولم يحتمل الكلام أكثر من ذلك.
- رجّح البحثُ أنَّ التكرار في أسلوب التحذير، كقولك: الأسدَ الأسدَ، أنجع في إيصال معنى التحذير للمخاطب فيما لو قلتَ: احذر الأَسدَ؛ لِما فيه من التركيز على المُحَذَّر منه بالتوكيد، وبهذا ردَّ الباحث ما ذهب إليه أغلب النحويين، من أنَّ الاسم الأول في قولك: الأسدَ الأَسدَ، عوضًا عن الفعل؛ لأننا لو أظهرنا الفعل فقلنا: احذر الأسد، ما كان لهذه الجملة أو التركيب من الأهميّة في الحثِّ على التحذير ما لو قلنا: الأسَدَ الأَسَدَ.

الهوامش:

(1) يُنظر: نظرية المعنى في الدراسات النحوية، كريم حسين ناصح الخالدي: 2 / 365.

(2) الإنصاف في مسائل الخلاف: 1 / 129، [المسألة: 17].

(3) شرح الرضي على الكافية: 4 / 336.

(4) يُنظر: همع الهوامع: 1 / 481.

(5) الإنصاف: 1 / 129، [المسألة: 17]، ويُنظر: شرح الرضي على الكافية: 259.

(6) يُنظر: شرح الرضي على الكافية: 1 / 509.

(7) يُنظر: المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

(8) الإيضاح في شرح المفصل: 2 / 247.

(9) أمالي ابن الشجري (ت542هـ): 1 / 402.

(10) شرح الرضي على الكافية: 3 / 157.

(11) مسائل خلافية في النحو: 97.

(12) اللباب في علل البناء والإعراب: 2 / 132.

(13) يُنظر: الجملة العربية تأليفها وأقسامها، فاضل السامرائي: 70.

(14) يُنظر: المصدر نفسه: 70، 112.

(15) معاني القرآن: 1 / 139.

(16) شرح المفصّل: 9 / 7.

(17) منازل الحروف، أبو الحسن الرمّاني (ت384هـ): 1 / 43، ويُنظر: شرح المفصل: 9 / 7.

(18) إعراب القرآن: 5 / 78.

(19) علل النحو: 1 / 404.

(20) شرح الرضي على الكافية: 3 / 50.

(21) المقتصد في شرح الإيضاح: 1 / 225.

(22) الأصول في النحو: 2 / 222، ويُنظر: شرح شذور الذهب، الجوجري(ت889هـ): 2 / 754.

(23) يُنظر: الدر المصون: 6 / 217.

(24) يُنظر: شرح الرضي على الكافية: 2 / 467.

(25) شرح المفصل: 2 / 240.

(26) شرح الرضي على الكافية: 1 / 257.

(27) شرح التسهيل: 2 / 91.

(28) كتاب سيبويه: 1 / 274.

(29) توضيح المقاصد: 3 / 1154.

(30) يُنظر: أوضح المسالك: 4 / 74.

(31) الموفقي في النحو: 121، ويُنظر: علل النحو: 1 / 356، واللمحة في شرح الملحة: 2 / 27، واللباب في علل البناء والإعراب: 1 / 459.

(32) علل النحو: 1 / 356.

(33) يُنظر: الموفقي في النحو: 121.

(34) شرح الكافية الشافية: 3 / 1378، ويُنظر: اللمحة في شرح الملحة: 1 / 527 – 532، والأشباه والنظائر: 2 / 502.

(35) يُنظر: شرح الجمل، الفخار (ت816هـ): 1060.

(36) يُنظر: اللمحة في شرح الملحة: 2 / 527، ارتشاف الضرب: 5 / 2311، والأشباه والنظائر: 2 / 502.

(37) يُنظر: كتاب سيبويه: 1 / 273، وشرح المفصل: 2 / 82.

(38) يُنظر: شرح الكافية الشافية: 3 / 1377، أوضح المسالك: 4 / 74، وارتشاف الضرب: 3 / 1479.

(39) يُنظر: كتاب سيبويه: 1 / 273 – 274، وعلل النحو: 1/ 298، ورسالة الحدود: 1/ 77، وشرح المفصل: 2/ 28، وشرح الكافية الشافية: 3 / 1377، والتبصرة والتذكرة: 1 / 262 – 263.

(40) رسالة الحدود: 1 / 77.

(41) شرح المفصل: 2 / 25.

(42) يُنظر: اللامات: 1 / 70، والتبصرة والتذكرة: 1 / 262 – 263.

(43) يُنظر: علل النحو: 1 / 298، واللباب في علل البناء والإعراب: 1 / 463.

(44) التخمير: 1 / 375.

(45) يُنظر: شرح الرضي على الكافية: 1 / 4830.

(46) يُنظر: في النحو العربي نقد وتوجيه: 213.

(47) التخمير: 1 / 382.

(48) همع الهوامع: 2 / 278، ويُنظر: النحو الوافي: 2 / 354.

(49) أوضح المسالك: 2 / 247.

(50) يُنظر: النحو الوافي: 1 / 408.

(51) كتاب سيبويه: 2 / 349، ويُنظر: المقتضب: 4 / 426، والأصول في النحو: 1 / 287.

(52) يُنظر: المقتضب: 4 / 426.

(53) النحو الوافي: 2 / 355.

(54) كتاب سيبويه: 2 / 349.

(55) يُنظر: المصدر نفسه: 2 / 350.

(56) شرح التسهيل: 2 / 306

(57) ديوانه: 164.

(58) تجدر بنا الإشارة إلى أن الاستدلال بهذا الحديث باطلٌ عند ابن هشام؛ ذلك أن جملة (ما حاشا فاطمة) – فيما يرى – من كلام الراوي وليست من الحديث، أي أنّ الراوي أضاف هذه العبارة تعقيبًا على كلام رسول الله ﷺ، بمعنى أنّ (ما) عنده في هذا الموضع نافية لا مصدرية، والفعل متعدٍّ متصرف بمعنى استثنى، وأراد بذلك أن رسول الله (صلى الله عليه وآله) لم يستثنِ فاطمة، ويظهر أنّ ما ذهب إليه صحيح؛ إذ ورد الحديث في مسند أحمد على النحو الآتي: ((أسامةُ أحبُّ الناس إليَّ)) ما حاشا فاطمة ولا غيرها، فجملة (ما حاشا فاطمة ولا غيرها) مُخرجة عن النص كما هو واضح، وما يؤيد ذلك ويؤكده أيضًا ما ورد في السنن الكبرى: ((قال سالم: فما سمعتُ عبدَ الله بن عمر يُحدِّثُ هذا الحديث قَطُّ إلّا قال: ما حاشا فاطمة))، السنن الكبرى، أبو عبد الرحمن النَّسَّائي (ت303هـ): 7 / 324.

(59) مسند أحمد بن حنبل (ت241هـ): 9 / 518.

(60) يُنظر: أوضح المسالك: 2 / 247.

(61) يُنظر: المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

(62) كتاب سيبويه: 2 / 348، ويُنظر: المقتضب: 4 / 426، الأصول في النحو: 1 / 287، الإيضاح، أبو علي الفارسي: 348 – 349.

(63) يُنظر: شرح الرضي على الكافية: 3 / 1536.

(64) يُنظر: همع الهوامع: 2 / 278.

(65) شرح المفصل: 2 / 77، ويُنظر: شرح الرضي على الكافية: 3 / 1536.

(66) يُنظر: أسرار العربية: 121.

(67) كتاب سيبويه: 2 / 357، ويُنظر: الأصول في النحو: 1 / 287، و الإيضاح: 2 / 350، والإيضاح في شرح المفصل: 1 / 364، والتخمير: 1 / 459.

(68) يُنظر: المقتضب: 4 / 428.

(69) اللمع في العربية: 1 / 69.

(70) المقتضب: 4 / 426.

(71) يُنظر: معاني النحو: 2 / 33.

(72) المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

(73) يُنظر: معاني النحو: 2 / 33.

(74) يُنظر: أسرار العربية: 121.

(75) ارتشاف الضرب: 3 / 1546.

(76) يُنظر: شرح الرضي على الكافية: 2 / 127، مغني اللبيب: 1 / 155.

(77) يُنظر: المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

(78) لم أعثر على قائله بالرغم من التحري الشديد عنه، وقد ورد في: ارتشاف الضرب: 3 / 1546، ولم أجده في أغلب ما اطلعتُ عليه من مصادر.

(79) شرح السّنة، البغوي (ت516هـ): 4 / 202، والحديث فيه بروايةٍ مختلفة إذ سقطت منه كلمة (من نطق بالضاد) وبلفظ (ميد) لا (بيد).

(80) صحيح البخاري: 2 / 2، (باب فرض الجمعة)، وتمام الحديث: ((نحنُ الآخرون السابقون يوم القيامة، بيد أنّهم أُوتوا الكتاب من قَبْلنا، ثمَّ هذا يومهم الذي فُرِضَ عليهم فاختلفوا فيه، فهدانا الله، فالناسُ لنا فيه تبعٌ، لِيَهُودُ غدًا، والنَّصَارَى بَعْدَ غَدٍ)).

(81) ورد البيت منسوبًا له في: تاج العروس مادة (رنن): 35 / 116،، وبلا نسبة في: إصلاح المنطق: 1 / 25، تهذيب اللغة، مادة (ب، ي، د): 14 / 15، ولسان العرب، مادة (بيد): 13 / 99.

(82) يُنظر: ارتشاف الضرب: 3 / 1546، مغني اللبيب: 1 / 156.

(83) يُنظر: الموجز في قواعد اللغة العربية: 1 / 316.

(84) يُنظر: شرح الكافية الشافية: 3 / 1373، ومغني اللبيب: 1 / 714، وتوضيح المقاصد: 3 / 1152، وشرح الأُشموني: 3 / 283.

(85) شرح التصريح: 2 / 270.

(86) يُنظر: توضيح المقاصد: 3 / 1152، وشرح الأشموني: 3 / 83.

(87) همع الهوامع: 2 / 31.

(88) شرح التصريح: 2 / 271.

(89) ارتشاف الضرب: 5 / 2249، ويُنظر: همع الهوامع: 2 / 28.

(90) يُنظر: أساليب نحوية جرت مجرى المثل: 290.

(91) كتاب سيبويه: 1 / 328.

(92) يُنظر: النحو الوافي: 4 / 118 – 119.

(93) لم تذكرْهُ أغلب المصادر التي اطلعت عليها سوى النحو الوافي، ولم يَعْزُه مؤلفُهُ لقائلٍ معيَّن، ويبدو أنّه لشاعرٍ مُحْدَث.

(94) المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

(95) شرح الرضي على الكافية: 1 / 431.

(96) يُنظر: كتاب سيبويه: 2 / 233.

(97) المصدر نفسه:1 / 327، ويُنظر: شرح شذور الذهب: 1 / 283.

(98) يُنظر: كتاب سيبويه: 1 / 327.

(99) في نحو اللغة وتراكيبها: 166.

المصادر والمراجع

القرآن الكريم

أولًا: الكتب المطبوعة

- ارتشاف الضرب من لسان العرب: أبو حيان، محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (ت745هـ) تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد، مراجعة: د. رمضان عبد التواب، ط1، مكتبة الخانجي – القاهرة، 1418هـ – 1998م.
- أساليب نحوية جرت مجرى المثل (دراسة تركيبية دلالية)، خلود صالح عثمان الصالح، ط1، مكتبة الملك فهد الوطنية – جامعة أم القرى – مكة المكرمة، 1425هـ.
- أسرار العربية: أبو البركات، عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله الأنصاري، كمال الدين الأنباري (ت577هـ)، ط1، دار الأرقم بن أبي الأرقم، 1420 – 1999م.

- الأشباه والنظائر في النحو: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت911هـ)، تح: إبراهيم محمد عبد الله، د.ط، مجمع اللغة العربية – دمشق، د.ت.
- إصلاح المنطق: ابن السكّيت، أبو يوسف يعقوب بن إسحاق (ت244هـ)، تح: محمد مرعب، ط1، دار إحياء التراث العربي – بيروت، 1423 – 2002م.
- الأصول في النحو: أبو بكر، محمد بن السري بن سهل المعروف بابن السراج (ت316هـ)، تح: د. عبد الحسين الفتلي، د.ط، مؤسسة الرسالة – بيروت، د.ت.
- إعراب القرآن: أبو جعفر، أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس (ت338هـ)، وضع حواشيه وعلّق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم، ط1، دار الكتب العلمية – بيروت، 1421هـ.
- أمالي ابن الشجري: أبو السعادات، ضياء الدين هبة الله بن علي بن حمزة المعروف بابن الشجري (ت542هـ)، تح: د. محمود محمد الطناحي، ط1، مكتبة الخانجي – القاهرة، 1413 – 1991م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين: أبو البركات، كمال الدين عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنباري الأنصاري (ت577هـ)، ط1، المكتبة العصرية، 1424هـ – 2003م.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: أبو محمد، عبد الله يوسف بن أحمد بن عبد الله بن يوسف، جمال الدين بن هشام (ت761هـ)، تح: يوسف الشيخ محمد البقاعي، د.ط، دار الفكر – بيروت، د.ت.
- الإيضاح في شرح المفصل: أبو عمرو، عثمان بن عمرو المعروف بابن الحاجب النحوي (ت646هـ)، تحقيق وتقديم: موسى بناي العليلي، د.ط، إحياء التراث الإسلامي – وزارة الأوقاف والشؤون الدينية – الجمهورية العراقية ، د.ت.
- تاج العروس من جواهر القاموس: أبو الفيض، محمد بن محمد عبد الرزاق الحسيني، الملقّب بمرتضى الزَبيدي (ت1205هـ)، تح: مجموعة من المحققين، د.ط، دار الهداية، د.ت.
- التبصرة والتذكرة: أبو محمد، عبد الله بن علي بن إسحاق الصيمري (من نحاة: ق4)، تح: فتحي أحمد مصطفى علي الدين، ط1، دار الفكر – دمشق، 1402هـ – 1982م.
- تهذيب اللغة: أبو منصور، محمد بن أحمد الأزهري الهروي (ت370هـ)، تح: محمد عوض مرعب، ط1، دار إحياء التراث العربي – بيروت، 2001م.
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: أبو محمد، بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن علي المرادي المصري المالكي (ت749هـ)، تح: عبد الرحمن علي سليمان، ط1، دار الفكر العربي – القاهرة، 1428هـ – 2008م.
- الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه = صحيح البخاري: أبو عبد الله، محمد بن إسماعيل البخاري الجعفي، تح: محمد زهير بن ناصر الناصر، ط1، دار طوق النجاة، 1422هـ.
- الجملة العربية تأليفها وأقسامها: د. فاضل صالح السامرائي، ط2، دار الفكر – عمّان، 1427هـ – 2007م.
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: أبو العباس، شهاب الدين أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي (ت756هـ)، تح: أحمد محمد الخراط، د.ط، دار القلم – دمشق، د.ت.
- ديوان الأخطل التغلبي: شرح وتقديم: مهدي محمد ناصر الدين، ط2، دار الكتب العلمية – بيروت، 1414هـ – 1994م.
- رسالة الحدود: أبو الحسن، علي بن عيسى بن علي بن عبد الله الرماني المعتزلي (ت384هـ)، تح: إبراهيم السامرائي، د.ط، دار الفكر – عمّان، د.ت.

- رسالة منازل الحروف: أبو الحسن، علي بن عيسى بن علي بن عبد الله الرماني المعتزلي، تح: إبراهيم السامرائي، د.ط، دار الفكر – عمّان، د.ت.
- شرح الأُشموني على ألفية ابن مالك: أبو الحسن نور الدين، علي بن محمد بن عيسى الأشموني الشافعي (ت900هـ)، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه: حسن حمد، إشراف: د. إميل بديع يعقوب، ط1، دار الكتب العلمية – بيروت، 1419هـ – 1998م.
- شرح التسهيل: أبو عبد الله، جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجيّاني، تح: د. عبد الرحمن السيد، ود. محمد بدوي المختون، ط1، دار هجر، 1410هـ – 1990م.
- شرح التصريح على التوضيح، أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو: زين الدين، خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاوي الأزهري المصري (ت905هـ)، ط1، دار الكتب العلمية – بيروت، 1421هـ – 2000م.
- شرح الجمل: أبو عبد الله الفخار، تح: حماد بن محمد حامد الثمالي، د.ط، جامعة أم القرى – مكة المكرمة، 1410هـ.
- شرح الرضي على كافية ابن الحاجب: رضي الدين، محمد بن الحسن الاستراباذي النحوي (686هـ)، تحقيق وتصحيح وتعليق: أ. د. يوسف حسن عمر، د.ط، جامعة قار يونس – ليبيا، 1395هـ – 1975م.
- شرح السّنة: محيي السنة أبو محمد، الحسن بن مسعود بن محمد بن الفراء البغوي الشافعي (ت516هـ)، تح: شعيب الأرنؤوط، ومحمد زهير الشاويش، ط2، المكتب الإسلامي – دمشق، 1403هـ – 1983م.
- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب: شمس الدين، محمد بن عبد المنعم بن محمد الجوْجري القاهري الشافعي (ت889هـ)، تح: نواف بن جزاء الحارثي، ط1، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية – المدينة المنورة، 1423هـ، 2002م.
- شرح الكافية الشافية: أبو عبد الله، جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجيّاني، تح: عبد المنعم أحمد هريدي، ط1، جامعة أم القرى – مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي – كلية الشريعة والدراسات الإسلامية – مكة المكرمة، د. ت.
- شرح المفصل: موفق الدين، يعيش بن علي بن يعيش النحوي (ت643هـ)، صُحِّحَ وعُلِّقَ عليه بعد مراجعةِ مشيخة الأزهر، ط1، إدارة الطباعة المنيرية – الأزهر – القاهرة، د.ت.
- شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير: صدر الأفاضل القاسم بن الحسين الخوارزمي (ت617هـ)، تح: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، د. ط، دار الغرب الإسلامي، د. ت.
- علل النحو: أبو الحسن، محمد بن عبد الله بن العباس، ابن الوراق (ت381هـ)، تح: محمود جاسم محمد الدرويش، ط1، مكتبة الرشد – الرياض، 1420هـ – 1999م.
- في النحو العربي نقد وتوجيه: د. مهدي المخزومي، ط2، دار الرائد العربي – بيروت، 1406هـ – 1986م.
- في نحو اللغة وتراكيبها منهج وتطبيق: د. خليل أحمد عمايرة، ط1، عالم المعرفة – جدة، 1404هـ – 1984م.
- كتاب الإيضاح: أبو علي، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار النحوي الفارسي (ت377هـ)، تح: د. كاظم بحر المرجان، ط2، عالم الكتب – بيروت، 1416هـ – 1996م.
- كتاب سيبويه: أبو بشر، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي الملقّب بسيبويه (ت180هـ)، تح: عبد السلام هارون، ط3، مكتبة الخانجي – القاهرة، 1408هـ – 1988م.
- اللامات: أبو القاسم، عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي الزجاجي (ت337هـ)، تح: د. مازن المبارك، دار الفكر – دمشق، 1405هـ – 1985م.

- اللباب في علل البناء والإعراب: أبو البقاء، عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محبّ الدين (ت606هـ)، تح: د. عبد الإله النبهان، ط1، دار الفكر – دمشق، 1416هـ – 1995م.
- لسان العرب: أبو الفضل، محمد بن مكرم بن علي، جمال الدين بن منظور الأنصاري (ت711هـ)، ط3، دار صادر – بيروت، 1414هـ.
- اللغة العربية معناها ومبناها: د. تمام حسان عمر، د.ط، دار الثقافة – الدار البيضاء – المغرب، 1994م.
- اللمحة في شرح الملحة: أبو عبد الله شمس الدين، محمد بن حسن بن سباع بن أبي بكر الجذامي المعروف بابن الصائغ (ت720هـ)، تح: سالم الصاعدي، ط1، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية – المدينة المنورة، 1424هـ – 2004م.
- اللمع في العربية: أبو الفتح، عثمان بن جني الموصلي، تح: فائز فارس، د.ط، دار الكتب الثقافية – الكويت، د.ت.
- مسائل خلافية في النحو: أبو البقاء، عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محبّ الدين (ت538هـ)، تح: محمد خير الحلواني، ط1، دار الشرق العربي – بيروت، 1412هـ – 1992م.
- معاني القرآن، أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت207هـ)، تح: أحمد يوسف نجاتي، ومحمد علي النجار، وعبد الفتاح إسماعيل شلبي، ط1، دار المصرية للتأليف والترجمة – مصر، د.ت.
- معاني النحو: فاضل صالح السامرائي، ط1، دار إحياء التراث العربي – بيروت، 1428هـ – 2007م.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: أبو محمد، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن يوسف، جمال الدين بن هشام (ت761هـ)، تح: مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، ط6، دار الفكر – دمشق، 1985م.
- المقتصد في شرح الإيضاح: عبد القاهر الجرجاني (ت471هـ)، تح: كاظم بحر المرجان، د.ط، دار الرشد – وزارة الثقافة والإعلام – الجمهورية العراقية، 1982م.
- المقتضب: أبو العباس، محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي الأزدي المعروف بـ(المبرد)، تح: عبد الخالق عضيمة، د.ط، عالم الكتب – بيروت، د.ت.
- الموجز في قواعد اللغة العربية: سعيد بن محمد بن أحمد الأفغاني، د.ط، دار الفكر – بيروت، 1424هـ – 2003م.
- الموفقي في النحو: أبو الحسن، محمد بن أحمد بن كيسان (ت299هـ)، تح: د. عبد الحسين الفتلي، وهاشم طه شلاش، د.ط، مجلة المورد – بغداد، 1975م.
- النحو الوافي: عباس حسن (ت1398هـ)، ط15، دار المعارف، د.ت.
- نظرية المعنى في الدراسات النحوية: أ. د. كريم حسين ناصح الخالدي، ط1، دار صفاء – عمان، 1427هـ – 2006م.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: الإمام جلال الدين، عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تح: عبد الحميد هنداوي، د.ط، المكتبة التوفيقية – مصر، د. ت.